تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه

Challenges of implementing International Financial Reporting Standard No. (9) in banks and the role of the Central Bank of Iraq in monitoring its implementation

معلومات البحث:

- **تاريخ الاستلام:** 21-08-2020
- **تاريخ ارسال التعديلات :** 30-08-2020
- **تاريخ قبول النشر :** 07-09-2020

م.د. صدام كاطع هاشم
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق

م.م. ازهار حسن حسين
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق

Dr. Sadam Gatta Hashim
College of Business Economics/
Al - Nahrain University,
Baghdad, Iraq
Sadam305@yahoo.com

Ass.lecturer: Azhar Hassan Hussain
College of Business Economics/
Al - Nahrain University,
Baghdad, Iraq

المستخلص:

تحدث الأزمة المصرفية في الجهاز المصرفي عندما ترتفع سحوبات نقد من كافة أنواع الحسابات المصرفية من قبل زبائن المصارف بشكل مفاجئ أي عندما تكون مطلوبات المصرف أو المؤسسة المالية اكبر من الموجودات المالية ومن ثم عدم قدرته على تغطية المطلوبات ، فعندها يكون النقد وما بحكمه غير مضمون فأن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها لها تأثير على وضع المالي ، ولهذا السبب وعلى اثر الأزمة المالية الأخيرة (2008) اخذ مجلس المعايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع المنظمات الدولية لإصدار المعيار الدولية للتقرير المالي (9) لإعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية وفق أسس علمية لتجنب التعثر في سداد الدين ، وركز البحث على التحديات التي تواجه المصارف التجارية والإسلامية في العراق في تطبيق اللوائح الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي الذي اوجب تطبيق المعيار اعتباراً من عام 2019 في ضوء الإمكانيات المتاحة في تلك المصارف .

فيما هدف البحث الي تسليط الضوء على متطلبات المعيار (IFRS-9) واجراءات المصارف في تطبيق معيار ودور البنك المركزي العراقي في الرقابة على المصارف لضمان تلبية تلك المتطلبات. وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها هو ان توقيت تطبيق المعيار غير مناسبة وذلك نظراً للظروف التي يمر بها العراق وتوقف الكثير من أنشطة التجارية نتيجة تفشي فيروس كرورنا مع انخفاض أسعار النفط، واما التوصيات وكان من أهمها تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالية (9) لسنة 2019 الى وقت أخر لحين توافر البيئة المناسبة للتطبيق.

الكلمات المفتاحية : دور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيق معيار التقرير الدولي (9)..

Abstract:

The banking crisis occurs in the banking system when cash withdrawals from all types of bank accounts by bank customers suddenly rise, that is, when the bank's or financial institution's liabilities are greater than financial assets and then its inability to cover the liabilities, then the cash and its equivalents are not guaranteed. The quality of the loan portfolio and the increase in bad loans from it have an impact on the financial position, and for this reason and in the aftermath of the recent financial crisis (2008), the International Accounting Standards Board, in cooperation with international organizations, issued the International Financial Reporting Standard (9) to recalculate the expected credit losses of financial instruments according to scientific grounds To avoid defaulting in debt repayment, the research focused on the challenges facing commercial and Islamic banks in Iraq in implementing the guiding regulations issued by the Central Bank of Iraq, which mandated the application of the standard as of 2019 in light of the capabilities available in those banks.

With the aim of the research to shed light on the requirements of the standard IFRS-9) and procedures for banks in the application of the standard and the role of the Central Bank of Iraq in monitoring banks to ensure that those requirements are met. The research reached several

conclusions, the most important of which is that the timing of the application of the standard is not appropriate due to the circumstances that Iraq is going through, and many commercial activities have stopped due to the outbreak of the Corona virus with the decline in oil prices. 2019 until a later time until the appropriate environment for the application is available.

Keywords: The role of the Central Bank of Iraq in monitoring the application of the International Reporting Standard (9).

المقدمة:

تمثل المعايير الدولية للتقرير المالي دليلاً ارشادياً لتحقيق توحيد المعالجات المحاسبية وقياس العمليات والإحداث التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وإيصال هذه المعلومات الى الإطراق المستفيدة منها لاتخاذ القرار المناسب .

وأصبح دور ومسؤولية المحاسبة في أحداث الأزمة المالية العالمية(2008) محل جدل كبير بين المختصين ، حيث تركز الاتهامات الموجهة للمحاسبة على معايير ها التي تسببت في التعجيل بحدوث الأزمة ،واعتبرت مجالس الإدارات في الوحدات الاقتصادية أن هنالك ثغرة في معايير المحاسبة الدولية لتضخيم الموجودات للتلاعب في الأرباح .... الخ .

وكانت الأزمة المالية العالمية كجهاز تنبيه وإنذار لصانعي القرارات وواضعي المعايير المحاسبية للنظر في إصدار معايير محاسبة دولية تتسم بالموضوعية أكثر لتفادي وقوع ازمة اخرى .

واخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) لتواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومنها معيار الدولي للتقرير المالي (9) الادوات المالية الذي هو موضوع بحثنا ، الذي وضع مبادئ للتقرير المالي عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية الذي سوف تعرض بموجبه معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها .

وتوزعت مواضيع هذا البحث إلى أربع محاور ، المحور الأول تضمن منهجية البحث ، والمحور الثاني وتضمن جانبين ، الجانب الأول الإطار النظري للأدوات المالية وتصنيفها وفق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) ، والجانب الثاني مدخل نظري للأدوات المالية في المصارف وتصنيفها وفق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمحور الثالث تناول تحديات إجراءات تطبيق المعيار(IFRS-9) في المصارف بضوء توجيهات البنك المركزي العراقي ، والمحور الرابع وتضمن جانبين ، الجانب الأول الاستنتاجات والجانب الثاني التوصيات.

المحور الأول : منهجية البحث:

أولا. مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة في وجود تحديات تواجه تطبيق المعيار التقرير الدولي (IFRS-9) في المصارف العراقية مع الالزام الأخيرة بتطبيق المعيار من قبل البنك المركزي العراقي دون توفر الظروف المناسبة والامكانات اللازمة لتطبيقه، مثلاً عدم وجود تقييم حقيقي للموجودات والمطلوبات المالية وحسب معيار (IFRS-9) لكافة المصارف العراقية مما يؤثر سلباً في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ، وضعف واضح للملاكات المصرفية لاستيعاب متطلبات تطبيق المعيار، فضلا عن عدم وجود قاعدة بيانات تاريخية لكافة بيانات محفظة المصرف بما فيها معدلات التعثر بغرض تطوير المنهجيات المستخدمة في الاحتساب وموائمة مؤشرات الاقتصاد الكلي مع النتائج للتوافق مع متطلبات تطبيق معيار.

ثانياً. هدف البحث :

تسليط الضوء على متطلبات المعيار (IFRS-9) واجراءات المصارف في تطبيق معيار ودور البنك المركزي العراقي في الرقابة على المصارف لضمان تلبية تلك المتطلبات.

ثالثاً. أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في اظهار اهمية تطبيق معيار IFRS-9) لتسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول، واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

رابعاً. فرضية البحث :

أمكانية تطبيق معيار (IFRS-9) في المصارف العراقية مرتبط بتوافر الإمكانات المادية والبشرية مع متابعة البنك المركزي العراقي لعملية تطبيق وتذليل الصعوبات .

خامساً. أسلوب البحث :

يعتمد الباحثان في الجانب النظري على ما متوافر من بيانات المواقع الالكترونية والكتب والدوريات ، أما الجانب العملي اعتمد الباحثان على دراسة حالة تطبيقيه لعينة من المصارف العاملة في العراق من خلال الزيارات الميدانية .

المحور الثاني : مدخل نظري للأدوات المالية وتصنيفها وفق المعيار (IFRS-9)

تساهم المصارف في دعم الاقتصاد الوطني في مجال استثمار الأموال وتقديم التمويل للقطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية ومن خلال تشجيع المدخرات النقدية الوطنية للوحدات الاقتصادية والقطاع العائلي ، فضلاً عن منح الائتمان للزبائن .(الغبان ،2013: 59)

ولكن المصارف تتعرض من خلال استثمارها في الأدوات المالية الى مخاطر خسائر الائتمان .

أولاً: تعريف الأدوات المالية .

هنالك عدة تعاريف للأدوات المالية ومنها :

– هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. (IAS32.2016.275).

– هي تلك الادوات التي تتغير قيمتها استجابة للتغير في معدل الفائدة أو سعر صرف العملة الاجنبية أو سعر الادوات المالية أو التغير في قيمة العقود بصورة مماثلة للتغيرات في السوق التي يتم تسويتها بتاريخ مستقبلي من خلال النقد دون الحاجة الى تبادل الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة . (سلمان ، 2017، 409)

– هي كافة الموجودات المالية داخل الميزانية والمطلوبات المالية داخل وخارج الميزانية التي تدخل ضمن نطاق تطبيق (IFRS-9) . البنك المركزي العراقي ، التعليمات الارشادية لأعداد القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار (9) ،2019، 1

يرى الباحثان أن تعريف الأدوات المالية هي كل الموجودات المالية التي تتحقق من خلال الاستثمار والتي يترتب عليها المطلوبات المالية المغطاة من حقوق المساهمين .

1. أنواع الأدوات المالية

ذكرت المصادر العلمية الكثير من الأدوات المالية ومنها مأتم تقسيمه حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من : (IFRS.2009.16)

أ. النقد.

ب. أداة الدين (السندات ، القروض مستحقة الدفع أو السداد).

ج. التعهدات باستلام القرض الذي لايمكن تسويته بالنقد.

د. الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول .

ه. أوراق القبض وأوراق الدفع.

و. الإيجار التمويلي.

2. الائتمان المصرفي في الأدوات المالية وأهميتها في العمل المصرفي:

أن توسيع الائتمان بشكل أكبر يكتسب دورة الأعمال المزيد من الزخم وهو الدور الذي يرغب به البنك المركزي في خلق هذا الحافز في كل الأوقات Albert (.2015:182).

ويعرف الائتمان بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجله أي التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة ، أي انه يمثل قيمة المبلغ الذي يستلمه المقترض الى المقرض على شكل دفعات أو أقساط عند سداد قيمة القرض في الموعد المستقبلي المحدد، في هذه الحالة يتم فقط تحويل استخدام عنصر الإقراض والقرض للاستهلاك حيث يتم نقل ممتلكات عنصر الإيجار في الحالة الأخيرة ، يتم تسليم المادة ليتم استهلاكها ويلتزم المقترض بإعادة أي شيء من نفس الجودة مثل الشيء الذي تم استلامه واستهلاكه في البداية. (jesus.2012.1)

وتبرز أهمية الائتمان المصرفي في الأدوات المالية من خلال أهميته بنشاط المصارف ذاتها أو من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي ، والتي تتمثل بالاتي: (كريم ، 2019: 240)

1. يعد الائتمان المصرفي على مستوى المصرف الاستثمار الأكثر قسوة لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي الى إفلاس المصرف وتعرضه الى الانهيار الكبير ومن جانب أخر يعد الائتمان الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف يحقق من خلاله الأرباح ومن دونها يفقد المصرف والذي من دونها يفقد المصرف قدرته بوصفه وسيط مالي بين العملاء.

2. يؤثر الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد من خلال تأثيره على أبعاد النمو ، فازدهار الاقتصاد يتوقف على النمو الذي تحققه المؤسسات المالية التي تعمل في الدولة ، هي أداة تؤثر على حجم ومستوى الاقتصاد من خلال زيادة معدلات التضخم والانكماش من خلال المبالغة في منح الائتمان من قبل المصارف ، لذا فيجب أن يكون الائتمان متوازن وملبي للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي الى زيادة معدلات التنمية المنشودة .

3. مخاطر الائتمان المصرفي في الأدوات المالية .

إن المصادر الخارجية لراس مال لأي مشروع مرتبط بتوافر رأس المال الاستثماري في للأسواق المالية من خلال الديون في أسواق رأس المال والقروض المصرفية. (Stefania & Roberto.2016:18) في المقابل تنجم عنها مخاطر الائتمان المصرفي الذي يمثل الصعوبات التي تواجه المصارف والتي ينجم عنها خسائر مالية مستقبلية مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تخفيف أضرارها ، نتيجة عدم قيام العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان ، وتتمثل تلك المخاطر بالأنواع الآتية : (كريم ، 2019: 241)

أ. مخاطر العجز عن السداد : وهي احتمالية حدوث عجز عن السداد ، وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد ويمكن استخدام معدل العجز كبديل تاريخي .

ب. مخاطر التحصيل : أن أمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها ، فهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعلمة من المقترض .

ج. مخاطر التركزات المالية : وهي المخاطر الائتمانية التي تنشأ نتيجة عدم تنوع المحفظة الاستثمارية بشكل كافٍ سواء على مستوى المصرف أو بصورة عامة ، مما يعرض المصرف لخطر الإفلاس .

تتوقف درجة تلك المخاطر على ظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية فضلاً عن الظروف السياسية والوضع الأمني التي يتأثر بها جميع قطاعات المجتمع ولابد للمصرف حصر تلك المخاطر والمحافظة على الموجودات الذي يعتبر، الهدف الأساسي من عمل البنك هو مراقبة على موجود في البنك وإعداد قوائم جردها. (david.2011.15)

ويمكن قياس الجدارة الائتمانية لعملاء المصرف محاسبياً من خلال تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (9) إضافة الى احتساب المخصصات على الأدوات المالية بغرض مواجهة مخاطر التعثر المتوقعة ، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً .

ثانياً : المعيار الدولي للتقارير المالية (9) الأدوات المالية .

1. نشأة المعيار :

كان لتداعيات الأزمة العالمية اثر مباشر على الوضع الاقتصادي العالمي ، وعلى معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للارتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبة بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال وبرزت هذا الآثار جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) ، وكان لكل هذه التغييرات أثر واضح في التقليل من الآثار السلبية للازمة ، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية ، علما بأن الاهتمام بتلك المعايير ذو دلالة كبيرة فيما يتعلق بتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية ، وزيادة جودة التقارير المالية بغرض زيادة منافع المستثمرين ، وتحسين ورفع كفاءة الأسواق المالية مع مراعاة مصالح الأطراف المستفيدة من الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار (IAS-39) واستجابة لتلك الاتجاهات قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للازمة المالية (FCAG). (محمد وحامد ، 2017: 4) ، وبالتعاون الواضح مع لجنة بازل (وهي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974 في مدينة بازل في سويسرا) بأعاده صياغة متطلبات كفاية رأس المال وفق مفهوم مواجهة الخسائر الائتمانية غير المتوقعة وتقلبات الأوضاع الاقتصادية والتي توصلت في عام 2010 الى إصدار متطلبات بازل (3) وبعدها صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في عام 2014 كبديل عن معيار المحاسبة الدولي (39) ، ودخل حيز التطبيق دولياً عام 2018 وفي العراق كان تطبيقه عام 2019 على كافة المصارف التجارية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الأجنبية والمصارف الإسلامية . (البنك المركزي العراق ، دورة تطبيق معيار (9) ، 2020، 29)

العلاقة بين متطلبات بازل 3 والمعيار(IFRS-9)

في اطار التعاون بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) تم وضع متطلبات معيار(IFRS-9) بشكل يتوافق مع متطلبات بازل (3) بهدف تعزيز قوة المصارف ، والحد من حالات التعثر والانهيار كما حدث خلال الأزمة العالمية ،اذ استهدفت متطلبات بازل (3) جانب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة من خلال معيار كفاية رأس المال والرافعة التشغيلية ، وأما المعيار المذكور اخذ جانب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال احتساب مخصص التدني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة ، ويعتمد معيار (IFRS-9) في قياس التدني في الأدوات المالية على معادلة الخسائر الائتمانية Expected Credit Losses(ECL) وهي كالأتي : البنك المركزي العراقي ، التعليمات الارشادية لأعداد القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار (9) ،2019، 6.

$$(ECL) = PD\% \times EAD \times LGD\%$$

- احتمالية التعثر: Probability Of (PD) Default.
- التعرض الائتماني عند التعثر: Default (EAD) Exposure At.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: Loss Given Default .

اذ يعرف التعثر المالي إلى عدم اليقين بشأن عمليات الاسترداد المتوقعة من الادوات المالية التي تعزى إلى التغييرات المحتملة في القدرة المالية لمصدر الأدوات المالية لتسديد مدفوعات مستقبلية إلى مالك الادوات المالية. بالتالي تخلق مخاطر مالية عالية.(khan& jain.2008 ;24)

أن اخذ باحتمالية التعثر يتيح للمصارف معرفة مقدرة المشروع أو الزبون المزمع إعطائه قرضاً يقوم بعدة إجراءات منها القيام بإجراء بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ، فبالإضافة إلى هذا الجانب يمكن الاستفادة من هذه النماذج في المجال الرقابي كأحد أدوات الرقابة السابقة أو الوقائية وأهم هذه النماذج الاتية : (الحيالي ، 2015: 118)

- ✓ نموذج Althman and me cough.
- ✓ نموذج Kida.
- ✓ نموذج Sherrod.

3. هدف المعيار (IFRS-9)

أن هدف المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية الذي سوف يعرض فيه معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها . (IFRS9.2016.277) وتناول المعيار المحاور الآتية :

أ. التصنيف والقياس : يعتمد على ثلاث تصنيفات للأدوات المالية يتم تحديدها وفقاً لاختيار التدفقات النقدية التعاقدية .

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة : يتم تطبيق مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال قياس التدني (12 شهر أو كامل عمر).

ج. محاسبة التحوط : من خلال تطبيق مفاهيم أدارة المخاطر محاسبيا وتوسيع أدوات تحوط.

4. تصنيف الأدوات المالية وفق المعيار(IFRS-9):

تصنف الأدوات المالية وفق هذا المعيار الى ثلاث فئات رئيسة الى :

أ. أدوات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة .

ب. أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر.

ج. أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وتشير القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع موجود أو دفعها لسداد المطلوبات في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين اطراف تتعامل في ظروف السوق الحالية وتحدث إما. (IFRS-B,2013.961).

5. نموذج أعمال المنشأة.

هو نموذج يتم أعداده من قبل الوحدة الاقتصادية الذي يتم توزيع أدواتها المالية فيها وتكون مرتبطة بالخطة الاستراتيجية التي تحدد المخصص للموجود الفعلي من التمويلات الممنوحة قبل نهاية العام الذي طبق فيه المعيار و يتم تنظيمها على مدى القصير والمتوسط الأجل. بحيث يعكس الغرض الأساس من الاحتفاظ بالأداة ، وكما مبين في الشكل التوضيحي(1) في أدناه

- في السوق الرئيسة للموجود أو المطلوب وهي السوق الذي به اكبر حجم ومستوى من النشاط للموجود أو المطلوب .

في السوق الأكثر ميزة للموجود أو المطلوب عند غياب سوق رئيسة ، وهي السوق التي تزيد إلى أقصى حد ممكن من المبلغ الذي يتم تسلمه لبيع الأصل أو تقلل إلى أقصى حد ممكن من المبلغ الذي يتم دفعه لتحويل المطلوب بعد الأخذ بنظر الاعتبار تكاليف المعاملة وتكاليف النقل، ويتطلب المعيار تصنيف تلك الأدوات من خلال نموذج أعمال المنشأة للاحتفاظ بالأداة المالية .

شكل (1) توزيع الموجودات المالية على نماذج الإعمال

المصدر: البنك المركزي العراقي، التعليمات الإرشادية لإعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ، 2019، 2.

المحور الثالث: تحديات تطبيق المعيار(IFRS-9) في المصارف العراقية في ظل توجيهات البنك المركزي العراقي

أولا.نبذة تعريفية عن البنك المركزي العراقي .

في عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض إصدار العملة الورقية والاحتفاظ باحتياطي من عملة الدينار الجديد. انتهج مجلس العملة، سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار. وتعززت قوة الدينار بربطه بالباون البريطاني حيث تم ربطه بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام 1959.

في عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغي مجلس العملة في عام 1949 والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية إصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي.

وأيضا مصرف الرافدين عام 1941 ليكون المصرف التجاري الرئيسي مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي أصبح هو بنك الحكومة عام 1947.

في عام 1956 أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي. وشملت مسؤولياته إصدار وإدارة

العملة و الرقابة على معاملات النقد الأجنبي والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ،وبحلول عام 1987 تألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري.

وفيما بعد تم إصدار قانون المصارف عام 2003، مما جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بإنشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي.

وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في عام 2004 , ويهدف الى : www.cbi.iq

أ. الحفاظ على استقرار الأسعار.
ب. تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات أسعار الصرف).
ج. أدارة الاحتياطيات الأجنبية.
د.إصدار وإدارة العملة.
ه.تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.

1. إجراءات البنك المركزي العراقي في تطبيق المعيار (IFRS-9)

اصدر البنك التعليمات الإرشادية لأعداد القوائم المالية للسنة المالية /2019 للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) الأدوات المالية ومنها :

أ. حدد مجال التطبيق في كافة المصارف التجارية وفروع المصارف الأجنبية ، وأما المصارف الإسلامية فتطبق الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة في المعيار .

ب. صنف الأدوات المالية الى ثلاث فئات وحسب ما تم تناوله سابقاً من هذا البحث.

ج. منهجية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات : ويمكن تلخيصها بالشكل أدناه.

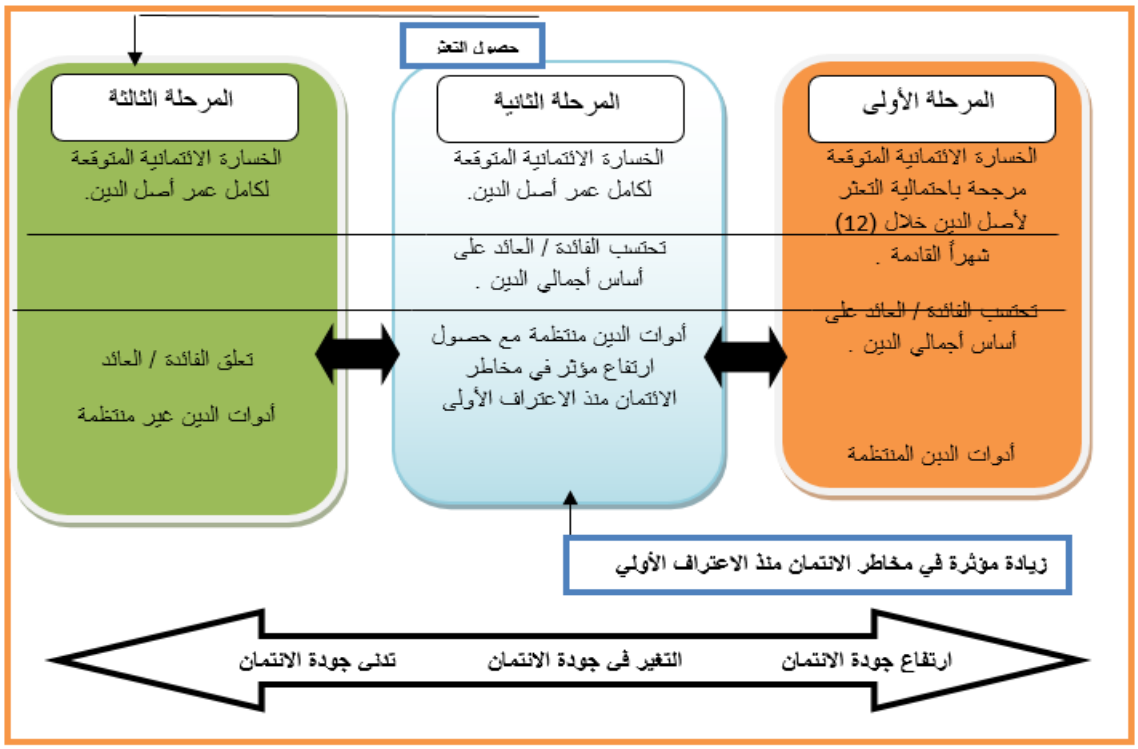

شكل (2) :الإطار العام المحدد وفق المعيار(9) لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
المصدر: البنك المركزي العراقي، التعليمات الإرشادية لإعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ، 2019، 4.

من خلال الشكل أعلاه يجب ادراج جميع ادوات الدين التي تخضع لقياس واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن احدى المراحل الثلاثة على ان يتم تحديث هذه العملية كاملة عند اعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية وكما يلي :.

المرحلة الاولى : تتضمن الموجودات المالية داخل وخارج الميزانية والتي لم يحصل زيادة مؤثرة في مخاطرها منذ الاعتراف الاولي بالأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية ، يجب دراسة طبيعة المخاطر الائتمانية المرتبطة بالموجودات المالية بالنسبة للحسابات التي لا يزيد عمرها عن 12 شهر كالحسابات الجارية المدينة ، حيث تزيد المخاطر الائتمانية عن عمرها ويجب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة تزيد عن عمر هذه الموجودات

المرحلة الثانية : تتضمن الموجودات المالية داخل وخارج الميزانية والتي لم يحصل زيادة مؤثرة في مخاطرها منذ الاعتراف الاولي بالأداة ، إلا إنها لم تصل الى مرحلة التعثر بعد ،لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد حصول التعثر ، وتحتسب الخسارة الائتمانية لكامل عمر الموجودات والمطلوبات المالية .

المرحلة الثالثة : تتضمن الموجودات المالية داخل وخارج الميزانية غير المنتجة التي شهدت تدنياً في قيمتها الائتمانية ، والتي تنطوي على مخاطر ائتمان ، وتحتسب الخسارة الائتمانية لكامل عمر الموجودات والمطلوبات المالية

و يتطلب لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة عدد من العوامل المحددة في هذه التعليمات التي يراها الباحث من التحديات تواجهها المصارف وهي :

- على المصارف توفير قدر كبير من المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو تمثل الوضع القائم أو التنبؤات المستقبلية أو حول مؤشرات الاقتصاد الكلي .
- على المصارف تطوير الأنظمة الالكترونية في المصرف بحيث يمكن الاعتماد عليها في الاحتساب سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عليها أو النتائج المستخرجة .

د. يمكن استعمال المخصصات المحررة لتكوين مخصصات اخرى على الموجودات والالتزامات المالية الخاضعة للمعيار(9) أو غير الخاضعة للمعيار.

- في حالة زيادة قيمة المخصصات المحررة عن المخصصات المكونة، وفي حال كانت نتيجة النشاط المالي إرباح ابتداء من نهاية عام 2018 ، يصبح إلزاما على المصرف تحويل ما يوازي قيمة صافي المخصصات المحررة الى بند الاحتياطي العام غير القابل للتوزيع ابتداء من 2019/1/1.

– كتاب البنك المركزي العراق / دائرة مراقبة الصيرفة (466/6/9) في 2018/12/26 والذي نص على (على كل مصرف تشكيل لجنة للتطبيق مكونة من أعضاء ادراتكم التالية ، قسم الائتمان ، إدارة المخاطر ، التدقيق الداخلي ، قسم تكنولوجيا المعلومات ، القسم المالي) وتتولى هذه اللجنة المسؤوليات التالية :

✓ عمل تحليل تشخيصي وكمي للأثر الأولي للتطبيق وتحديد الثغرات.

✓ إعداد تقارير دورية من قبل مجلس إدارة المصرف الى البنك المركزي فيما يتعلق بالتقدم المحرز والأمور الرئيسية .

✓ تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .

✓ دراسة الأثر المتوقع للتطبيق من الناحية المالية وأثر ذلك على معيار كفاية رأس المال .

✓ جمع البيانات المطلوبة ومدخلات المخاطر الأخرى .

✓ قيام كل مصرف بتزويد البنك المركزي بالخطة المعتمدة من مجلس إدارته أو المدير الإقليمي بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية .

✓ قيام كل مصرف بالوقوف على الأثر الكمي المتوقع لتطبيق المعيار **(IFRS-9)** .

ولكن إجراءات البنك المركزي العراقي الأخيرة بحسب كتابه(98/6/9) بتاريخ 2020/3/2 أربكت عمل المصارف حيث وجه على (توزيع الأثر الكمي الناتج عن تطبيق المعيار والذي يمثل الفرق بين المخصصات الحالية والمخصصات المكونة للمعيار **(IFRS-9)** عند حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) على مدى (5) سنوات ، شريطة عدم توزيع أرباح نتائج الأعمال السنة المنتهية في 2019/12/31 ألا بعد استقطاع الجزء الأول من الاثر الكمي للتطبيق) وإحالة المصارف غير الملتزمة والتي لم تطبق العملي للمعيار المذكور الى لجنة العقوبات في البنك المركزي لاتخاذ العقوبة المناسبة بحقهم، والذي سبب بالاتي:

– قيام المصارف بإصدار الحسابات الختامية قبل هذا التاريخ دون استفادة في ما ورد في كتاب أعلاه مما اثر سلباً على نتيجة الأعمال وربما لم يتم توزيع للأرباح أو تحققت خسائر نتيجة تحمل السنة /2019 أعباء الأثر الكمي .

– أما المصارف لازالت حساباتها قيد الانجاز ستقوم بأعاده النظر في احتساب المخصصات وحسب ما ورد في الكتاب أعلاه، وربما تتأخر أعداد حساباتها في هذه السنة .

وكان لابد من البنك إصدار مثل هذا التوجه قبل مدة مناسبة ليتسنى للمصارف المعنية اتخاذ اللازم بصدده.

ثانيا. واقع إجراءات تطبيق المعيار(IFRS-9) في المصارف عينة البحث .

قام الباحثان بملاحظة الاجراءات التطبيقية لعينة من المصارف العاملة في العراق التجارية والإسلامية وهي : (مصرف النهرين الإسلامي ، مصرف (س) الإسلامي) حيث امتنع احدى المصارف من ذكر الاسم بسبب ان الحسابات الختامية المصرف للسنة /2019 وهي سنة تطبيق المعيار قيد الانجاز لغاية أعداد هذا البحث ولا يمكن إعلان نتائج تلك الحسابات ألا بعد أكمال الإجراءات القانونية المعتمدة في هذا الصدد وتكون متاحة للجميع ،وسيتم تناول خطة تلك المصارف لتطبيق المعيار.

1. تصنيف الموجودات المالية :

هنالك العديد من الموجودات المالية الذي تطرق لها المعيار (IFRS-9) ولكن تلك الموجودات يكون مجال استثمارها حسب خطة المصرف ، وفيما يلي تصنيف تلك الموجودات في المصارف عينة البحث كما في الجدول أدناه :

جدول (1) تصنيف أجمالي الأدوات المالية والائتمانية

التصنيف والقياس	ت	التصنيف والقياس
مصرف النهرين الإسلامي	1	الموجودات المالية الائتمانية : وتشمل مرابحات (العقار ، السيارات ، الزواج، الدراسة ، السفر، العلاج) والمشاركات والمضاربة والسلم والاستصناع والمضاربة .
	2	الموجودات غير الائتمانية (لاتوجد حاليا)
مصرف (س) الإسلامي	1	المشاركات ، والمضاربة ، والمرابحة.

مصدر : أعداد الباحثان

وسيتم استعراض خطة تطبيق المعيار لهذا المصارف كلاً على حدى والتي تم أعدادها في ضوء توجيهات البنك المركزي العراقي، والتي اختلفت في مضمونها حسب وضع الائتماني لكل مصرف والموجودات والمطلوبات المالية والرؤية المستقبلية الذي تراها مناسبة.

أ. مصرف النهرين الإسلامي (حكومي)

اعد المصرف نموذج الأعمال بضوء خطة تطبيق المعيار في تحديد نسبة الرصيد الائتماني والأدوات المالية المشمول بتطبيق المعيار ، ووضع مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ، اذ اعتمد المصرف على تقييم دائرة التسجيل العقاري لأراضي العقارات والقيمة السوقية للبناء عن طريق خبراء من القطاع الخاص ومن المصرف وكذلك يعتمد على الضمانة الشخصية ، و كما في الجداول ادناه.

جدول (2) نموذج الأعمال

التصنيف	نسبة الرصيد الخاضع للمعيار%	احتمالية للتعثر للمرحلة الثانية %	احتمالية التعثر للمرحلة الثالثة%
مرابحة العقار	**0**	**0**	**0**
مرابحة السيارات	**15**	**4**	**5**
مرابحة الزواج	**25**	**5**	**6**
مرابحة التعليم	**25**	**5**	**6**
مرابحة العلاج	**25**	**5**	**6**
الاستنصاع	**25**	**5**	**6**
المضاربة	**25**	**5**	**6**
الاجارة	**25**	**5**	**6**

المصدر : مصرف النهرين الإسلامي 2020.

في جدول اعلاه بين نسبة الرصيد الادوات المالية بتاريخ 31/ 12 / 2018 الخاضع لمتطلبات معيار (IFRA - 9) بعد دراسة كل الانشطة المصرف على حدى ، ومرورا بالمراحل الثلاثة المحددة في متطلبات اعلاه والتي تخضع لقياس واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة .

بينت النسب من (15%- 25%) هو الجزء الخاضع للمعيار من رصيد الظاهر في قائمة المركز المالي لسنة 2018 وبالاستعانة بالجداول التي تبين مدى انتظام في تسديد والتغيرات في وضع الزبون المالي (الجدارة الائتمانية) ، لم تخضع الادوات المالية لمتطلبات المرحلة الاولى وتم تركيز على مرحلتي الثانية والثالثة فقط مع احتساب احتمالية التعثر لكل المرحلة على حدى كما ذكرت في اعلاه ، وفي ادناه جدول يبين بالمبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق للنسب الظاهرة في جدول (

جدول (3) احتساب الخسائر المتوقعة

الموجودات المالي 2020	مبلغ المرابحة / بالمليون	متوسط الرصيد (5) سنوات	نسبة تطبيق المعيار%	المبلغ الخاضع للمعيار	احتمالية التعثر%	الخسائر المتوقعة
العقار	33.233	6.647	0	0.00	0	0.00
السيارات	25.173	5.035	15	755.19	4	30.21
المشاريع	1.142	228	25	57.10	5	2.86
الاستنصاع	135	27	25	6.75	5	0.34
الزواج	67	13	25	3.35	5	0.17

المصدر: المصرف النهرين الإسلامي، 2020

ب. مصرف (س) الإسلامي

ان أدوات التمويل التي يتم التركيز عليها في المصرف هي المضاربات والمشاركات مع الشركات ذات الطبيعة الاستراتيجية .ويتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحده كل ثلاث أشهر ،ويتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية ،ويتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة .

تم اعتماد في نظام التصنيف الائتماني على نظام موديز لتحليل وهو نظام تصنيف ائتماني صادر من وكالة موديز للتصنيف الائتماني والذي يعتمد على معايير مالية وغير مالية لتقييم عمل المصرف ويقوم باحتساب احتمالية التعثر لكل عميل على حده وهو يكمل النظام الداخلي للتصنيف الائتماني ، وتم أنشاء ثلاث نماذج الأعمال وهي :

- نماذج الإعمال للمشاركات .
- نماذج الأعمال للمضاربات.
- نموذج لأعمال المرابحة.

وتم اعتماد السمات الاساسية المؤثرة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي حددت بموجب معيار (IFRS-9) وهي (9) سمات مع تحديد الوزن النسبي لكل منها على ان يكون اجمالي الوزن النسبي للسمات (100%) كما في الجدول ادناه .

جدول (4) جدول السمات الأساسية

السمات	الوزن النسبي للسمات %	السمات	الوزن النسبي%
البيئة الاقتصادية	8	الموقف المالي	25
البيئة القانونية	8	السمعة	10
القدرة التنافسية	12	مخاطر القطاع للمشروع	10
البيئة الاجتماعية	5	المقدرة في ادارة المشروع	17
الرقابة والأهلية	5	المجموع	100

مصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف(س) ، 2020.

وفي ضوء ما ورد أعلاه تم احتساب احتمالية التعثر ونسبتها وحسب تصنيف موديز دون مراعاة المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الحكومية المعنية في العراق ، اذا لابد من قيام البنك المركزي العراقي بإيجاد قاعدة للمعلومات لكافة المصارف العراقية، وفي الجدول ادناه يبين احتمالية التعثر للأدوات المالية .

جدول (5) احتمالية التعثر وفق تصنيف موديز

التصنيف	احتمالية التعثر	المرحلة الأولى احتمالية التعثر%				
		السنوات				
		1	2	3	4	5
1.99-1	التمويل الأفضل من ناحية القدرة على السداد	0.02	0.6	1.2	2.2	3.2
3.99 -2	تمويل جيد جدا واحتمالية تعثر قليلة	2.1	3	4.9	12	16
5.99 -4	تمويل جيد واحتمالية تعثره قليلة	3.5	6.7	10.6	18.5	24.3
7.99 -6	تمويل مقبول	7.8	15.5	23.3	31	38.5
10-8	تمويل غير مقبول / متعثر/ خسارة تامة	100	100	100	100	100

مصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات مصرف (س)، 2020 .

في الجدول اعلاه صنف الادوات المالية المرحلة الاولى حسب درجة الخطر لكل بند من البنود اعلاه تمثل من (1-10) بحيث يكون (1) هو الافضل و (10) هو الادنى ، من قبل الجنة المشكلة بالمصرف وحسب تعليمات البنك المركزي من مراقبي حسابات مستقلين ، ومن ثم احتساب نسبة احتمالية التعثر خلال (5) سنوات القادمة لتوزيع الاثر الكمي الناتج عن تطبيق المعيار ، اذ خضعت تلك التصنيفات الى دراسة متغيرات السوق وهذ المتغيرات في بيئة العراق الغير مستقرة تعطي صورة غير كافية حول الجارة الائتمانية للعميل مما يتطلب تحديد واضع للمتغيرات من اجل التصنيف اكثر دقة .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات :

1. يؤثر الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد من خلال تأثيره على أبعاد النمو ، فازدهار الاقتصاد يتوقف على النمو الذي تحققه المؤسسات المالية التي تعمل في الدولة ، وكما يعد في الوقت ذاته اداة تؤثر على حجم ومستوى الاقتصاد من خلال زيادة معدلات التضخم والانكماش من خلال المبالغة في منح الائتمان من قبل المصارف ، لذا ينبغي أن يكون الائتمان متوازن وملبي للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي الى زيادة معدلات التنمية المنشودة .

2. تتوقف درجة المخاطر الائتمانية على الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية فضلاً عن الظروف السياسية ووضع الأمني التي يتأثر بها جميع قطاعات المجتمع.

3. ضعف واضح في الكوادر العاملة في المصارف وعدم استيعابهم للمتطلبات تطبيق المعيار بسبب ضعف دور البنك المركزي العراقي في النهوض بواقع المصارف ، وبرز ذلك من خلال قلة عدد دورات تدريبية المقامة في البنك المركزي العراقي وبعدد محدود من مشتركين دون اتاحة فرصة للجميع العاملين في المصارف ذات العلاقة بتطبيق المعيار للمشاركة .

4. عدم وجود تصنيف للموجودات المالية من قبل جهات رصينة تغطي كافة ارجاء العراق مما أعطى مجال كبير في الاجتهاد الشخصي المبنية على بيانات تاريخية.....الخ .

5. ان توقيت تطبيق المعيار غير مناسبة وذلك نظراً للظروف التي يمر بها العراق وتوقف الكثير من الأنشطة التجارية نتيجة تفشي فيروس كرورنا مع انخفاض أسعار النفط .

6. ضعف البنية التنظيمية للمصارف في توفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وامن بحيث توفر القدرة الدقيقة للمصرف على الاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة ، برز ذلك من خلال الزيارات الميدانية والمقابلة مع المعنين في المصارف .

ثانياً . التوصيات :

1. ضرورة توجيه الائتمان نحو تحقيق التنمية المستدامة بضوء خطط تضعها وزارة التخطيط والبنك المركزي وبالتعاون مع المصارف المختصة والنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتي توثر ايجابيا في احتساب المخاطر الائتمان المتوقعة .

2. على البنك المركزي العراقي والمصارف المختصة تنظيم حلقات نقاش ودورات تدريبية بالاستعانة بأساتذة الجامعات والجهات المهنية الدولية من اجل توعية العاملين في المصارف بأهمية تطبيق المعيار الذي يصب في رفع كفاءة الكوادر المصرفية.

3. ضرورة أن يسعى البنك المركزي العراقي لايجاد بدائل لتقييم الموجودات المالية في المحافظات الساخنة التي تعرضت للدمار في أدى الى تعثر العديد من السداد الذي يوثر مستقبلاً في تعثر المصارف.

4. اعتماد تصنيفات محددة لتقييم الموجودات المالية من خلال تشكيل دائرة تصنيف او اعتماد على شركات رصينة عالمية من اجل وضع التقدير أكثر دقة للمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة .

5. تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالية (9) لسنة 2019 الى وقت أخر لحين توافر البيئة المناسبة للتطبيق.

6. توجيه المصارف بضرورة تطوير أنظمتها اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة من اجل احتساب الدقيق للخسائر الائتمانية المتوقعة .

المصادر

أولا. الكتب العربية

1. الحيالي ، وليد ، 2015، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، الأردن .

2. الغبان ، ثائر صبري محمود ،2013، المحاسبة في المنشات المالية في ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين العراقية ، الطبعة الأولى ، ، العراق.

3. كيسو ، دونالد ، 1999، تعريب احمد حامد حجاج (المحاسبة المتوسطة) ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، السعودية .

4. نظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين ،1992، وزارة المالية العراقية ، بغداد، العراق.

ثانياً: الدوريات :

1. سلمان ، عامر محمد ، 2017، دور المشتقات المالية عن مخاطر تذبذب العملة الاجنبية في تعزيز جودة الارباح ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 104 ، المجلد 24.

2. خليل ، حوراء إحسان ، 2018،دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية ، مجلة العراقية للعلوم الإدارية ،جامعة كربلاء ، المجلد 14، العدد 4.

3. كريم ، عقيل دخيل ،2019، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف ، جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 9، العدد 2،

4. محمد وحامد ، صلاح علي أحمد ، محجوب عبد الله ، 2017،دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني FRS-9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، العدد 9، المجلد الأول .

5. معايير المحاسبة الدولية IAS ، مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2016، شركة أم بي جي العالمية ، لندن ،.

6. البنك المركزي العراقي ، دورة تطبيق معيار (9) ، 2020 ، بغداد.

7. معيار التقارير المالية الدولية (13) ، 2013.

8. البنك المركزي العراق ، تعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ،2018،العراق ، بغداد.

ثالثا: المصادر الأجنبيه:

1. David c. Parker. 2011. Closing a Failed Bank Resolution Practices and Procedures. International monetary Fund. USA.
2. Jesus Huerta De Soto.2012. Money bank credit and economic cycles. lndwing von mises institute. third edition. usa.
3. Stefania p.s.rossi ,Roberto Malavasi. 2016. Financial Crisis Bank Behavi our and Credit Crunch. springer international publishing Switzerland,
4. Albert.L. Hahn. 2015. Economic Theory of Bank Credit, Oxford University Press. USA.
5. Khan& jain. 2008.'Financial Management ' Tata McGraw hill publishing co. fifth edition. Delhi.